

وثائق دولية

البيان الختامي لمؤتمر القمة الاقتصادية

للمشرق الأوسط وشمال إفريقيا*

الدار البيضاء، 1/11/1994.**

1. بدعوة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وبدعم ومساندة من رئيس الولايات المتحدة الأميركية بيل كلينتون ورئيس الفيدرالية الروسية بوريس يلتسين، اجتمع في مدينة الدار البيضاء بين 30 تشرين الأول [أكتوبر] والأول من تشرين الثاني [نوفمبر] 1994 ممثلو 61 بلداً إضافة إلى 1114 من رجال الأعمال من كل أنحاء العالم في قمة اقتصادية للمشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد عبر المشاركون عن تقديرهم لجلالة الملك الحسن الثاني بصفته رئيساً ومضيفاً للمؤتمر كما أشادوا بدور جلالتهم في النهوض بالحوار والتفاهم بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط وعبروا عن شكرهم لحكومة صاحب الجلالة والشعب المغربي على كرم الضيافة وعلى الجهود المبذولة لإنجاح القمة.
2. وقد أجمع زعماء القمة على الرؤية التي قادتهم إلى قمة الدار البيضاء، تلك الرؤية المتمثلة في سلم شامل وقيام شركة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات تتوخى تعزيز مسلسل السلام بين العرب وإسرائيل.
3. ولقد توصل المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال إلى التزام هذه الشركة باقتناع أعمق بترابط مصالحهم ووحدة أهدافهم وارتباط بعضهم ببعض. وهكذا فإن رجال الأعمال يرون أن على حكوماتهم الاستثمار في إبرام اتفاقات للسلام والعمل على تشجيع التجارة والاستثمار وإقامة الأسس لذلك، ملتزمين في الوقت نفسه مسؤوليتهم في استخدام نفوذهم الدولي الجديد للدفع إلى الأمام بدبلوماسية السلام في الشرق الأوسط. وتؤكد الحكومات بدورها أن لا غنى عن القطاع الخاص لتوفير الموارد المناسبة لإبراز الفوائد الملموسة للسلام. ولا يرى المشاركون في قيام رجال الأعمال بمهامهم أي تعارض مع مساهمتهم في عملية السلام بل هو برهان على أن تحقيق الربح يساهم إلى حد كبير في بناء دعائم اقتصاد يخدم السلام الدائم.
4. وتشيد القمة بالتحول السياسي التاريخي الذي شهدته المنطقة نتيجة المراحل المهمة التي قطعتها نحو سلام عادل دائم وشامل يرتكز على قراري مجلس الأمن 242 و338 ذلك المسلسل الذي انطلق سنة 1979 بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتطور تطوراً ملحوظاً مع مؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد منذ ثلاث سنوات والذي أتى هذا المسلسل ثماره بإعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن قد أعطى بعداً جديداً لمسلسل السلام. كما أن قرار المغرب بإقامة مكثبي اتصال بينه وبين إسرائيل وقرار تونس بإحداث قناة اتصال مع إسرائيل يشكّلان تطوراً إيجابياً جديداً. إن هذه المنجزات وما سيليه من مراحل متلاحقة في اتجاه سلام شامل في المنطقة يعم أيضاً سورية ولبنان لفي حاجة إلى أن تدعم بقوة من طريق نمو اقتصادي متين وتحسن ملموس في حياة شعوب هذه المنطقة وأمنها. وقد أبرزت القمة الدور المهم الذي يرجع إلى سورية ولبنان في تنمية المنطقة. وعلى هذا فإن القمة تعبر عن وطيد أملها في أن يتمكن البلدان العربيان من الالتحاق قريباً بالمجهود الاقتصادي الجهوي [الإقليمي].

* إعلان الدار البيضاء.

** "النهار" (بيروت)، 1994/11/2.

5. وفي هذا الإطار سجل المشاركون أن الحاجة الملحة إلى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب اهتماماً خاصاً من المجموعة الدولية سواء منها القطاع العمومي أو الخاص، وذلك من أجل مساندة إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التطبيقية التابعة له لتمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة على قدم المساواة في التعاون وتقديم المنطقة. كما ألحوا على الأهمية المماثلة للمضي قدماً في المشاريع الأردنية الإسرائيلية وكذلك في المشاريع التعاونية بين إسرائيل والأردن من أجل دفع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية إلى الأمام.
6. وقد أكد المشاركون الإمكانيات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستكشفوا السبل للتعبيل في تطويرها والتغلب في أقرب وقت على العراقيل بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية. واتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار من داخل المنطقة وخارجها. ولاحظوا أن مثل هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود وفقاً لقدرات السوق كما يتطلب تعاوناً تقنياً مبنياً على المصلحة المشتركة وانفتاحاً على الاقتصاد الدولي وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي. وقد سجل المشاركون في هذا الإطار بارتياح قرار دول مجلس التعاون الخليجي المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل.
7. واعتماداً على الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن من الأهمية بمكان أن تبقى الأراضي الفلسطينية مفتوحة في وجه اليد العاملة والسياحة والتجارة لتمكين السلطة الفلسطينية، في إطار شركة مع جيرانها، من فرصة بناء اقتصادي ذي جدوى في إطار السلام.
8. ويشيد المشاركون بالمفاوضات المتعددة الطرف التي دشنت في موسكو سنة 1992 والتي حققت خطوات مهمة نحو أهداف مسلسل السلام. وسوف تدرس الحكومات الممثلة في الدار البيضاء وسائل دعم دور المفاوضات المتعددة الطرف وأوجه نشاطها بما في ذلك التفكير في مؤسسات جهوية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية. وسجل المشاركون أن التقدم الحاصل في مسلسل السلام يجب أن يرافقه بحث جدي في حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وأنه يتطلب التطرق إلى فكرة الأمن في المنطقة في جميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الإطار اتفق المشاركون على أن هذه القضايا تحتاج إلى أن تدرس على أسس منهجية شمولية تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتضمن السلامة والرفاهية لأفراد المنطقة وشعبها.
9. ويقر المشاركون بضرورة قيام مسلسل مستمر يترجم مداولات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة وتحقيق الهدف المزوج أي السلام والتنمية الاقتصادية وكذلك هيكلية الشركة الجديدة بين الحكومات ومجموعة رجال الأعمال. ولهذه الغاية:
- (أ). فإن الحكومات الممثلة في الدار البيضاء وممثلي القطاع الخاص يعلنون نيتهم لاتخاذ الخطوات الآتية:
- . بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقتضي في مرحلة معينة حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة.
- . أخذاً في الاعتبار لتوصيات أطراف المنطقة خلال اجتماع اللجنة الفرعية المالية التابعة للجنة المراقبة لمجموعة العمل المتعددة الطرف الخاصة بالتنمية الاقتصادية الجهوية، ستدرس مجموعة من الخبراء خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها إنشاء بنك للتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستقدم هذه المجموعة تقريراً عن تقدم أعمالها واستنتاجاتها خلال ستة أشهر في أفق القمة الموالية لمؤتمر الدار البيضاء. وستضع آلية التمويل هيئات ملائمة للنهوض بالحوار حول الإصلاح الاقتصادي والتعاون الجهوي والمساعدة التقنية والتخطيط الاقتصادي على المدى البعيد.
- . إقامة مكتب جهوي لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا كوجهة سياحية موحدة وجذابة.
- . تشجيع إقامة غرفة تجارية جهوية ومجلس للأعمال، تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة. ومن شأن هذه الأجهزة أن تكون أداة فعالة في تقوية الروابط بين القطاعين الخاص والعمومي في مختلف الاقتصادات.

(ب). ويعتزم المشاركون أيضاً إحداث الآليات التالية لتطبيق هذه الأفاق لتجسيد التعاون الجديد بين

القطاعات العمومي والخاص:

. لجنة توجيهية تضم ممثلي الحكومات بمن فيهم الممثلون في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل المتعددة الطرف حول مسلسل السلام تسند إليها مهمة متابعة جميع القضايا التي أثيرت في القمة. والتنسيق مع البنات المتعددة الطرف الموجودة مثل مجموعة العمل المكلفة بالتنمية الاقتصادية وبقية الآليات المتعددة الطرف. وستجتمع اللجنة التوجيهية خلال شهر بعد قمة الدار البيضاء للبحث في آليات المتابعة. وسوف تستشير اللجنة القطاع الخاص على نطاق واسع وبكيفية منتظمة.

. سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية، مقرها في المغرب، وتعمل على تدعيم بنية التنمية الاقتصادية الجديدة وهي بذلك تساهم في تقوية الأمن الجماعي في المنطقة. وستساعد السكرتارية في تنظيم غرفة تجارية جهوية ومجلس للأعمال. وتعمل على تطوير الشركة بين القطاعات العمومي والخاص من طريق بلورة مشاريع وتبادل المعطيات وتقوية الاتصالات وتنمية استثمار القطاع الخاص في المنطقة. كما تساعد على إقامة مختلف الهيئات المشار إليها في هذا الإعلان. وستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن ترتيبات التمويل بمساعدة من القطاع الخاص.

10. ويرحب المشاركون بإقامة مجموعة العلاقات لاستراتيجيا اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا من طرف مجلس العلاقات الخارجية. وسوف تتقدم مجموعة القطاع الخاص هذه باقتراح استراتيجيات للتعاون الاقتصادي الجهوي ووسائل التغلب على العقبات التي تعترض التبادل التجاري والاستثمارات الخاصة. وسوف تعمل هذه المجموعة بتعاون وثيق مع السكرتارية وتعرض توصياتها على اللجنة التوجيهية.

11. كما يرحب المشاركون بعزم المنتدى الاقتصادي العالمي على تشكيل مجموعة للتبادل بين رجال الأعمال من شأنها أن تقوي الاتصالات والمبادلات بين مجموعات رجال الأعمال وتقدم توصياتها إلى اللجنة التوجيهية.

12. ويتعهد المشاركون في قمة الدار البيضاء أن يحولوا هذا الحدث مجموعة روابط هيكلية جماعية وفردية دائمة من شأنها أن توفر حياة أفضل لشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد توصلوا إلى الاقتناع بأن التعاون بين القطاعات العمومي والخاص الذي ميز قمة الدار البيضاء سيكون بمثابة مرحلة حاسمة في المصير التاريخي الذي أخذت تباشيره تظهر حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

13. ويعبر المشاركون عن تقديرهم لمجلس العلاقات الخارجية وللمنتدى الاقتصادي لمساهمتهما المهمة في تنظيم قمة الدار البيضاء.

14. كما يعبر المشاركون عن عزمهم على اللقاء مرة أخرى في عمان في الأردن في النصف الثاني من سنة 1995 في قمة اقتصادية ثانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يستضيفها جلالة الملك حسين.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx